



Distr.  
GENERAL

TD/B/COM.3/25  
7 June 1999  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

### مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة الرابعة

جنيف، ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

### تقرير مرحلي عن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها

أثر التجارة الالكترونية وأهميتها بالنسبة إلى نمو التجارة والتنمية

#### ملخص تنفيذي

يصف هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتعلقة بأثر التجارة الالكترونية وأهميتها بالنسبة إلى نمو التجارة والتنمية التي عرضت على الأونكتاد في الدورة الثالثة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

## مقدمة

١- أعد هذا التقرير وفقاً للمقرر ٤٤٦ (د ت - ١٦) لمجلس التجارة والتنمية والمعنون "المبادئ التوجيهية بشأن كفاءة وعمل الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد" والذي اعتمده في دورته التنفيذية السادسة عشرة في شباط/فبراير ١٩٩٨. وتقضي المبادئ التوجيهية بأنه "ينبغي أن تعرض على اللجان في الدورة التالية تقارير مرحلية بشأن تنفيذ استنتاجات وتوصيات الأمانة المتفق عليها".

٢- ويحتوي "تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الثالثة" (TD/B/45/15- TD/B/COM.3/20)، المعقودة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ على عدة توصيات كي تتخذ الأمانة إجراءات بشأن البند ٤ من جدول الأعمال المعنون "أثر التجارة الالكترونية وأهميتها بالنسبة إلى نمو التجارة والتنمية". ولدى وضع هذه التوصيات، شددت اللجنة على أهمية الوثائق التحليلية في زيادة وعي الدول الأعضاء بالفوائد المحتملة والعقبات التي تعترض البعد الإنمائي للتجارة الالكترونية تحديداً وفي تحسين فهم الآثار المتصلة بالسياسة العامة. ورأت أنه يمكن للأونكتاد أن يقدم مساهمة هامة وإيجابية في النقاش الدائر حالياً بشأن التجارة الالكترونية عن طريق متابعة مثل هذا العمل، مع التركيز على القضايا المتصلة بالتجارة والتنمية.

## التوصيات والإجراءات

٣- "تطلب اللجنة أن يقوم الأونكتاد بتجميع المعلومات عن أبعاد التجارة الالكترونية ذات الصلة بالتنمية وأن يتم نشر هذه المعلومات على موقع الأونكتاد على شبكة الاتصالات العالمية. ويمكن لهذه المعلومات أن تشمل على البرامج ذات الصلة بالتنمية للمنظمات الدولية فضلاً عن إحصاءات أساسية بشأن إمكانية الوصول والربط من خلال شبكة الإنترنت". [الفقرة ٣١]<sup>(١)</sup>

٤- الإجراءات: تمت متابعة الأعمال التي عرضت في الوثيقة TD/B/COM.3/16. كما وطدت أواصر التعاون مع المؤسسات الأخرى في هذا المجال، وبخاصة مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومن المفترض أن يؤدي هذا إلى إنشاء موقع مشترك على الشبكة العالمية على وجه السرعة. وفي هذه العملية ستقدم أيضاً معلومات ذات صلة لإدراجها في شبكة المعلومات العالمية. وسيجري تأمين موارد إضافية (بما في ذلك عن طريق حساب التنمية) من أجل التوصل إلى نتائج منظورة في هذا المجال في الأشهر القادمة. وتعرض في الوثيقة TD/B/COM.3/23 بعض البيانات المستحدثة بشأن إمكانية الربط بالشبكة والوصول إلى التجارة الالكترونية؛ وتتاح مجموعة مستكملة من البيانات في الوثائق الأساسية التي يجري إعدادها لسلسلة حلقات العمل الإقليمية التي يقوم الأونكتاد بتنظيمها بشأن التجارة الالكترونية والتنمية (الفقرة ٩ الواردة أدناه).

٥- "وتحيط اللجنة علماً بالتعاون القائم بين الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية والإقليمية المختصة التي يتصل عملها بميدان التجارة الإلكترونية، وتشدّد على أهمية زيادة تعزيز هذا التعاون". [الفقرة ٣٠]

٦- "وتشجع أمانة الأونكتاد على متابعة عملها التحليلي والبحثي بشأن الروابط بين التجارة الإلكترونية والتنمية، مع التركيز بصفة خاصة على التدابير والسياسات العامة التي يحتمل أن تحسن قدرة هذه البلدان على المشاركة مشاركة أكمل في التجارة الإلكترونية العالمية. وتشجع الأمانة على الاتصال بسائر المنظمات ذات الصلة من أجل إجراء دراسات مشتركة في المجالات التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى هذه البلدان. وينبغي مواصلة إيلاء أهمية محددة للصلة بين التجارة الإلكترونية وتيسير التجارة. وينبغي إتاحة مثل هذا العمل لسائر المنظمات ذات الصلة، ولا سيما منظمة التجارة العالمية". [الفقرة ٣٢]

٧- الإجراء: تم متابعة الأعمال المعروضة في الوثيقة TD/B/COM.3/17. كما وُظدت أو أُصرر التعاون مع مؤسسات أخرى في هذا المجال، ولا سيما مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية (يجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم بين المنظمتين) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلى الرغم من أن أمانة الأونكتاد لم تستطع تقديم موارد إضافية صافية لهذا الغرض فإن إعادة هيكلة شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة أتاحت إمكانية تدعيم الروابط بين بعض جوانب تيسير التجارة (بما في ذلك النقل والأعمال المصرفية والتأمين) وتحليل التجارة الإلكترونية. وعلاوة على ذلك قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٣ تمويل مقترحات الأونكتاد بشأن التجارة الإلكترونية من حساب التنمية، ونتيجة لذلك ستمكن أمانة الأونكتاد من التعجيل بوتيرة أعمالها بصدد هذا الموضوع في الأشهر القادمة وربطها بالعملية التحضيرية للأونكتاد العاشر. وسيرد موجز للنتائج التحليلية للأونكتاد والمقترحات المتعلقة بالسياسة العامة بشأن التجارة الإلكترونية والتنمية في الوثائق الأساسية التي يجري إعدادها لسلسلة حلقات العمل الإقليمية التي طلبتها اللجنة وموّلت من حساب التنمية (انظر أدناه).

٨- "وتطلب اللجنة إلى الأونكتاد أن ينظم حلقات عمل إقليمية في مجال التجارة الإلكترونية؛ وينبغي التشديد في حلقات العمل هذه على حفز عمليات تبادل الخبرات فيما بين المؤسسات التي تتوفر لديها معرفة عملية بالتجارة الإلكترونية". [الفقرة ٣٣]

٩- الإجراء: بفضل القرار السالف ذكره الذي اتخذته الجمعية العامة بصدد تمويل الأعمال المتعلقة بتعزيز التجارة الإلكترونية من حساب التنمية، يجري تنظيم سلسلة مكونة من حلقتي عمل واجتماعي موائد مستديرة بشأن التجارة الإلكترونية. وستمثل حلقة العمل الأولى المزمع عقدها في جنيف من ١٧ إلى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ حدثاً من الأحداث السابقة للأونكتاد العاشر. وستسمح بتبادل الخبرات فيما بين المؤسسات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية. ومن المعتزم عقد حلقة عمل ثانية في ليما، بيرو، في أوائل آب/أغسطس ١٩٩٩، وستسمح للمشاركين من أمريكا اللاتينية والكاريبية بتناول المواضيع ذات الصلة بمشاركة المؤسسات من البلدان النامية في التجارة الإلكترونية. ومن المقرر مبدئياً عقد اجتماعين آخرين من اجتماعات الموائد المستديرة على الصعيد الإقليمي يعقد

الأول في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في كينيا (لصالح المنطقة الأفريقية)، ويعقد الآخر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في سري لانكا (لصالح منطقة آسيا والمحيط الهادئ). ويجري بذل جهود للتشجيع على المشاركة القوية من جانب قطاع المؤسسات في هذه الاجتماعات الإقليمية.

١٠- "وتحيط اللجنة علماً بالمقترحات المنقحة التي أعدتها الأمانة بالنسبة لمنهجية تقييم كفاءة التجارة، وتشجع الأمانة على الاتصال بالمانحين المحتملين لكي يتم، عند الضرورة، توسيع نطاق العملية القيمة التي تم الاضطلاع بها في كمبوديا بحيث تشمل بلداناً أخرى". [الفقرة ٣٤]

١١- الإجراء: نظراً للافتقار إلى الموارد أُرجئت الجهود التي تبذلها الأمانة في هذا المجال. وحتى الآن لم تبد أي جهة مانحة محتملة اهتمامها بتوسيع نطاق العملية المتعلقة بمنهجية تقييم كفاءة التجارة بحيث تشمل بلداناً نامية أخرى. غير أن الاهتمام في صفوف البلدان المستفيدة المحتملة (بخاصة أقل البلدان نمواً) لا يزال كبيراً، كما أن الأمانة تعتزم متابعة جهودها لتعبئة تأييد الجهات المانحة لعمليات إضافية فيما يتعلق بمنهجية تقييم كفاءة التجارة.

١٢- "وتحيط اللجنة علماً بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية وتدعم هذا العمل. وفيما يتعلق ببرنامج النقاط التجارية، ترجى اللجنة تقديم استنتاجاتها حتى دورتها التالية على ضوء المناقشة الجارية حول الاستعراض المتعمق لذلك البرنامج في إطار الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية" [الفقرة ٣٥]

١٣- الإجراء: طلبت الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الثالثة والثلاثين إلى الأمين العام أن ينظر في عقد "اجتماع يضم بصورة خاصة مديري النقاط التجارية والمنفعين النهائيين لتقديم المشورة إليه بشأن الاقتراحات التي ينبغي أن تقدمها الأمانة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم، وبشأن الأعمال المقبلة الرامية إلى تعزيز أداء البرنامج وينبغي نقل استنتاجاته إلى الدورة الرابعة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية للنظر فيها" (TD/B/WP/L.87، الفقرة ١٠). وعقد هذا الاجتماع في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ وينبغي أن تنظر اللجنة في استنتاجاته في إطار البند ٧ من جدول الأعمال المعنون "مسائل أخرى".

١٤- "وقد اتفقت اللجنة على عقد اجتماع الخبراء التالي في إطار البند ٤ من جدول الأعمال: بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: الأبعاد القانونية والتنظيمية". [الفقرة ٣٦]

١٥- الإجراء: سيعقد اجتماع الخبراء هذا في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩: وينبغي أن تنظر اللجنة في التقرير الشفوي الذي يقدمه رئيسه في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

١٦- "وقررت اللجنة أن تفوض مكتبها الموسع بأن ينظر في الموضوع كي يتناوله اجتماع الخبراء الثاني في إطار هذا البند من جدول الأعمال". [الفقرة ٣٧]

١٧- الإجراء: أوصى المكتب الموسع للجنة بأن يعقد مجلس التجارة والتنمية اجتماع خبراء واحد فقط في عام ١٩٩٩ بشأن بناء القدرات في مجال التجارة الالكترونية (انظر أعلاه). وأقر المجلس هذه التوصية في دورته التنفيذية العشرين المعقودة في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩.

#### الحاشية

(١) تشير أرقام الفقرات الواردة بين معقوفتين إلى الفقرات الواردة في تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة (TD/B/45/15-TD/B/COM.3/20).

-----